المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/03/2012

شخصية

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في أشغال الدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف

اليزمي

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال الدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان، التابع لمنظمة الأمم المتحدة المنعقد بجنيف ما بين 25 فبراير و22 مارس الجاري. وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا الأخير يشارك، خلال هذه الدورة، في إطار الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية من خلال تقديم مداخلة شفوية بخصوص ما ورد في تقرير خوان مانديز، الذي زار المغرب بدعوة من الحكومة المغربية ما بين 15 و22 شتنبر 2012.

وأضاف المصدر ذاته أن مشاركة المجلس ستتميز بتقديم مداخلة شفوية في إطار النقاش السنوي حول حقوق الإنسان والأشخاص في وضعية إعاقة المخصص هذه السنة لمناقشة تشغيل الأشخاص في وضعيةإعاقة وولوجهم لسوق الشغل، وأخرى في اللقاء السنوي حول حقوق الطفل، الذي سيتدارس هذه السنة «الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه»، ومداخلة أخرى في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير متابعة مهمة مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري التي كانت زارت المغرب من 22 إلى 25 يونيو 2009 وأصدرت تقرير زيارتها في تاسع فبراير 2010.

2/10334

# بنكيران يستعيد قانون الوصاية على العرش من الديوان الملكي

2001/1-3

إسماعيل روحي

كشف قيادي في حزب العدالة والتنمية أن تعديل المخطط التشريعي للحكومة، من خلال استعادة رئيس الحكومة إعداد بعض القوانين التنظيمية في إطار تنزيل الدستور سبق أن تخلى عن إعدادها للديوان الملكي، جاء بعد مشاورات بين الفرقاء السياسيين المشكلين للحكومة، وبعد نقاشات داخل قيادة العدالة والتنمية. وأكد عبد العزيز أفتاتي، في تصريح خاص لـ«المساء»، أنه يجب التمييز بين القناعات الشخصية التي تبقى على مسؤولية المعني بالأمر والنقاشات المؤسساتية التي تعتمد خلاصاتها.

وأوضح أفتاتي أن رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، له حساسية مرهفة تجاه احترام المؤسسة الملكية، لذلك فهو يعبر عن رأيه بكل عفوية وتلقائية، مضيفا أن القوانين التنظيمية التي ستقوم رئاسة الحكومة بإعداد أرضيتها ستتم مناقشتها داخل المجلس الوزاري، ومن خلال النقاش سيحصل التراكم والاستماع إلى وجهات نظر جميع الأطراف.

وأشار عبد العزيز أفتاتي إلى أن ممارسة رئيس الحكومة

عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة

عبد الإله بنكيران لمهامه في إعداد القوانين التنظيمية، يتم في إطار احترام الدستور وفي إطار النقاش مع جميع الأطراف، لأن العمل الحكومي يتم من خلال مقاربة تشاركية تحترم جميع وجهات النظر.

تتمة ص 3

# بنكيران يستعيد قانون الوصاية على العرش من الديوان الملكي

إسماعيل روحي

تتمة (ص01)

إلى ذلك، كشف المخطط التشريعي الذي كشفت عنه رئاسة الحكومة أن بنكيران سيشرف على تهييء القوانين التنظيمية الخاصة ببعض المؤسسات، التي سبق أن أعلن بنكيران تخليه عنها لفائدة الديوان الملكي، من قبيل مجلس الوصاية على العرش والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأكد المخطط التشريعي أن بنكيران سيشرف كذلك على تهيئة القوانين التنظيمية المتعلقة بكل من مؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والمحكمة الدستورية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

والقانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، والنظام الأساسي للقضاة، ولجان تقصي الحقائق.

يذكر أن المخطط التشريعي للحكومة يتضمن جزأين، الأول يتعلق بالتدابير التشريعية الواجب اتخاذها لتنفيذ بعض أحكام الدستور، ويضم 40 مشروع نص قانون موزعة بين قوانين تنظيمية وقوانين عادية. في حين يضم الجزء الثاني 203 مشروع قانون مقترح من قبل السلطات الحكومية، تتوزع إلى نصوص تشريعية جديدة ونصوص تشريعية لمراجعة تشريعات قائمة.

### قال إن الأجهزة المخابراتية والسرية ضرورية لكنها يجب أن تخضع للقانون

# الصبار: الإنصاف والمصالحة لم يسمح لها بتحديد أسماء المسؤولين عن الانتهاكات

الرباط
المهدي السجاري
2001/3

كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني للحقوق الإنسان، عن بعض الحيثيات التي رافقت عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث أكد أن الهيئة لم يكن يسمح لها بتحديد المسؤوليات الفردية أو تحديد الأسماء، بل المسؤوليات الجماعية والمؤسساتية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وأوضح الصبار، في لقاء دراسي في موضوع «الحكامة الأمنية ودولة القانون في المغرب...من الدسترة إلى التفعيل»، صباح أمس بكلية الحقوق أكدال في الرباط، أن «عددا من الأجهزة الأمنية والعسكرية لم تكن تخضع للرقابة السياسية والرقابة الشعبية»، مشيرا إلى أن «هيئة الإنصاف والمصالحة ثبت لها أن المسؤولية الجماعية والمؤسساتية كانت سببا في ما وقع خلال ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وأكد الصبار أن «التوفر على الأجهزة الأمنية المخابراتية السرية شيء طبيعي وعادي، ونحن بحاجة إليها، لكن هذه الأجهزة يجب أن تشتغل وفق القانون، وخروجها عن قواعد وأحكام القانون جعلنا نعيش نوعا من التسيب والاستهتار بالحقوق الأساسية للمواطن»، حيث سجل أن «المغرب قطع أشواطا كبيرة في مجال تجاوز انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطبع الممنهج والمكثف، حيث لم نعد نسمع خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن الاختطاف القسري، وتقلصت حالات التعذيب بشكل كبير، حيث لم يعد التعذيب ممنهجا كما كان في السابق».

(أحمد الحمزاوي)

وأبرز الصبار أنه في الفترة السابقة كانت هناك مسؤولية للشرطة والقوات المساعدة والجهاز القضائي، الذي شرعن التسلط من خلال أحكام جائرة لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة، في محاكمات سياسية وأخرى على خلفية أحداث ذات طبيعة اجتماعية. واعتبر الصبار أن «الحديث في هذا الموضوع في بلادنا لم يعد يدخل في إطار المقدس أو الطابوهات، حيث يتم الحديث عنه بحضور أمنيين وأجهزة الضبط».

وسجل الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المغرب يؤسس الآن لدولة جديدة ونظام سياسي جديد يقوم على انتقاض الفترة السابقة، مبديا في الآن ذاته استغرابه لعدم تضمين المخطط التشريعي الذي قدمته الحكومة للبرلمان قبل بعضة أيام إجراءات ذات طبيعة تشريعية في موضوع الحكامة الأمنية، ولتنزيل مقتضيات الفصل 54 من الدستور.

وقد تحدث الصبار عن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحكامة الأمنية، من خلال توسيع مجال مساءلة المسؤولين الأمنيين، والتقارير الخاصة بالتدخلات الأمنية، والإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل عدم الإفلات من العقاب، من خلال المعاقبة الإدارية والجنائية الصارمة لكل من ثبت في حقه إخفاء الخسائر البشرية أو المادية عن الاستعمال المفرط للقوة العمومية، وغيرها من الحالات التي يمكن أن تطالها العقوبات، وضرورة تكوين أعوان السلطة والأمن في مجال الحقوق الإنسان.

من جهته، أكد حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن المندوبية تولي أهمية بالغة لربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال التحديد الدقيق للاختصاصات والفصل بين المهام، واتخاذ إجراءات تأديبية في الموظفين المخلين بالنظام العام للمؤسسات السجنية، والموظفين الذين ثبت تورطهم في بعض الأفعال القانونية.

وأوضح بنهاشم في هذا السياق أنه تم في الفترة الممتدة بين 2008 و2012 اتخاذ أكثر من 300 إجراء تأديبي، منها 57 حالة عزل من الوظيفة العمومية، وإحالة 11 مسؤولا بالمؤسسات السجنية على القضاء، من بينهم 5 مديرين، حيث أكد أن المسؤولين عن المؤسسات السجنية أصبحوا يتعرضون بدورهم للمساءلة والمحاسبة.

# السجان الأول بالمملكة يعترف: «لا انتقال ديمقراطي بدون حكامة أمنية»

٩٩٩/١٨-٤

■ الرباط إسماعيل حمودي ■

فاجأ حفيظ بنهاشم، المندوب السامي لإدارة السجون، المشاركين في ندوة حول «الحكامة الأمنية ودولة القانون في المغرب.. من الدسترة إلى التفعيل»، بكلية الحقوق أكدال بالرباط أمس، بقوله إن «الانتقال السياسي أو الاقتصادي لا يمكن أن يتم دون حكامة أمنية»، وأضاف: «كما نتحدث عن حكامة اقتصادية أو مؤسساتية، هنالك أيضا حكامة أمنية».

بنهاشم، الذي شغل منصب المدير العام للأمن الوطني سابقا، أكد أن المغرب بحاجة إلى حكامة أمنية «تطال بنية الأجهزة الأمنية، ووظيفتها، وعلاقتها بالمواطن»، لتفعيل المقتضيات الدستورية الواردة في دستور 2011، لأن «غياب الحكامة الأمنية يشكل مدخلا للانتقادات التي توجه إلى الأجهزة المكلفة بالأمن»، ناهيك «عن انتقادات المنظمات الحقوقية».

● التفاصيل ص 2

الصبار يطالب بـ«القطع مع تجاوزات الماضي» للأجهزة الأمنية

# السجان الأول للمملكة يعترف: الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتم بدون حكامة أمنية

■ الرباط- إسماعيل حمودي ■

في ندوة حول «الحكامة الأمنية ودولة القانون في المغرب.. من الدسترة إلى التفعيل»، عقدت بكلية الحقوق أكدال بالرباط أمس، فاجأ حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون الحاضرين بقوله إن «الانتقال السياسي أو الاقتصادي لا يمكن أن يتم من دون حكامة أمنية»، مشيرا إلى أنه كما نتحدث عن حكامة اقتصادية أو مؤسساتية، هنالك أيضا حكامة أمنية.

بنهاشم، الذي شغل مديرا عاما للأمن الوطني سابقا، أكد أن المغرب بحاجة إلى حكامة أمنية «تطال بنية الأجهزة الأمنية، ووظيفتها، وعلاقتها بالمواطن»، لأن «غيابها يشكل مدخلا للانتقادات التي توجه إلى هذه الأجهزة»، ناهيك «عن انتقادات المنظمات الحقوقية»، من هنا تطرح ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية الواردة في دستور 2011 على حد تعبير المندوب العام للسجون.

بنهاشم مهّد بذلك إلى الإصلاحات التي يقول إن إدارة السجون شهدتها خلال السنوات الأخيرة، حين أثار أمام الحضور تفعيل المبدأ الدستوري «ربط المسؤولية بالمحاسبة»، وكشف عن إحالة 76 موظفا على القضاء «ممن تورطوا في أعمال لا قانونية أو لا أخلاقية» على حد قوله، وعزل 57 موظفا من وظيفتهم، إضافة إلى إحالة 23 مسؤولا في المندوبية السامية على المجلس التأديبي، منهم 11 تمت إحالتهم على القضاء بينهم 5 مديرين. بالمقابل، قال بنهاشم إنه سعى إلى توظيف أطر شابة في إطار عمله من أجل تأهيل الموظفين بمندوبية إدارة السجون.

وبخصوص الانفتاح على ثقافة حقوق الإنسان داخل المندوبية، أشار بنهاشم إلى أنه إلى جانب التكوين في مجال التدبير الأمني، تم «إدماج التكوين في حقوق الإنسان» بشراكة مع الجامعة والهيئات الحقوقية. مشيرا إلى إصلاح نظام المراقبة الإلكترونية التي تسمح بمراقبة ما يجري داخل السجون، ورصد مختلف تحركات الإداريين والسجناء، معللا استخدام هذه النظام «بالحاجة إليه أحيانا من قبل المؤسسات القضائية».

ويبدو أن حديث بنهاشم هذا، يريد من خلاله محو الصورة السلبية التي لصقت في أذهان الرأي العام حول وضع المؤسسات السجنية، بحيث سبق أن فضحت دراسة، أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نونبر الماضي، استمرار الانتهاكات الحاطة بكرامة السجناء، التي تصل أحيانا إلى الضرب والتعذيب.

حفيظ بنهاشم

محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ركز من جهته على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وقال إن الهيئة خلصت بعد عملها إلى أن مجموعة من الأجهزة الأمنية والعسكرية كانت منغلقة تماما من المراقبة، مؤكدا أن السنوات الأخيرة، عرفت تناولا مطردا لهذا الموضوع بحيث لم «يعد من الطابوهات»، و«لا بد أن نقدم فيه وصفة تسمح لنا بالقطع مع تجاوزات الماضي».

وقال الأمين العام للمجلس إن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تمت دسترتها في الدستور الجديد اعتبرت أن «الحكومة مسؤولة سياسيا عن الأجهزة الأمنية»، فيما أكدت أن البرلمان يقوم بدور المراقبة للعمليات التي تقوم بها هذه الأجهزة، مما يعني - يضيف الصبار- الحاجة إلى «تفعيل دور الأحزاب داخل البرلمان للقيام بالتحريات اللازمة حين يتعلق الأمر بادعاءات حول انتهاكات تمس حقوق المواطنين». وأكد الصبار أن الأجهزة الأمنية لابد أن «تشتغل وفق القانون، لأن الخروج عنه جعلنا نعيش، فيما مضى، تسيبا واستهتارا بحقوق المواطنين». مشيرا إلى التطور الحاصل خلال الثلاث السنوات الأخيرة، حيث «لم نعد نتحدث عن الاختطاف، ولا عن الإعدامات خارج القانون»، واعتبر أن مثل هذه التطورات من شأنها «أن تنتقل بنا إلى مرحلة نؤسس فيها نظاما سياسيا جديدا».

فاجأ حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون الحاضرين بالاعتراف أمامهم بأن الحكامة الأمنية شرط أساسي لإنجاح أي انتقال ديمقراطي

# يوم احتجاجي لكتّاب الضبط أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

99912

قررت النقابة الديمقراطية للعدل، تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 2 مارس القادم بالرباط، وستنظم النقابة المذكورة ما وصفته بـ«طواف الكرامة» أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبعدها سيتم تنظيم مسيرة سلمية «مكمي الأفواه» وحاملين للشموع صوب ساحة البريد. ومن أمام الساحة المذكورة سيتم الإعلان عن إطلاق فعاليات الحوار الشعبي حول إصلاح منظومة العدالة.

# مجلس حقوق الإنسان يناقش بجنيف التعذيب والاختفاء القسري بالمغرب

ملفان ساخنان سيناقشهما المجلس الوطني لحقوق الإنسان بجنيف في ضيافة مجلس حقوق الإنسان، التابع لمنظمة الأمم المتحدة المنعقد بجنيف ما بين 25 فبراير الماضي و22 مارس الجاري. المجلس سيشارك في الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية من خلال تقديم مداخلة شفوية بخصوص ما ورد في تقرير خوان مانديز، الذي زار المغرب بدعوة من الحكومة المغربية ما بين 15 و22 شتنبر 2012. كما سيقدم المجلس مداخلة أخرى في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير متابعة مهمة مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، التي كانت زارت المغرب من 22 إلى 25 يونيو 2009 وأصدرت تقرير زيارتها في تاسع فبراير 2010.

4810/4

# الصبار ينتقد غياب الحكامة الأمنية في المخطط التشريعي للحكومة

عاد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالذاكرة إلى الوراء من أجل استحضار الفترة التي اشتغلت فيها هيئة الإنصاف والمصالحة، في محاولة لمقاربة موضوع غاية في الحساسية يهم الحكامة الأمنية ومرورها من موضوع يشكل طابوها بالمغرب إلى موضوع أصبح يتطرق إليه الجميع بحضور أمنيين ورجال الضبط.

الصبار الذي كان يتحدث صباح الأمس الخميس في موضوع «الحكامة الأمنية ودولة القانون في المغرب... من الدسترة إلى التفعيل» بكلية الحقوق الرباط أكدال، شدد على ضرورة توفر المغرب على الأجهزة الأمنية والمخابراتية السرية: «شيء طبيعي وعاد ونحن بحاجة إليها لكن هذه الأجهزة يجب أن تشتغل وفق القانون وخروجها عن قواعد وأحكام القانون جعلنا نعيش الاستهتار بالحقوق الأساسية للمواطن». غير أن الصبار الذي خاض معارك حقوقية كثيرة قبل توليه منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيبرز الأشواط التي قطعها المغرب مع انتهاكات حقوق الإنسان ،مؤكدا أن المغرب تجاوز الانتهاكات ذات الطابع المنهج والمكثف، بالإضافة إلى تقلص حالات التعذيب التي لم تعد بشكل ممنهج بدورها، كما أن الاختطاف القسري لم يعد يسمع به أحد خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حسب تعبيره.

وكان محمد الصبار قد حصر مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة أثناء عملها في تحديد المسؤوليات الجماعية والمؤسساتية ولم يكن مسموحا لها بالكشف عن الأسماء أو تحديد المسؤوليات الفردية. لكنه بالمقابل، لم يتردد في تشريح واقع الحكامة الأمنية في السابق حين أشار إلى أن الأجهزة الأمنية والعسكرية لم تكن تخضع للرقابة السياسية والرقابة الشعبية. على أنه بين الأمس، حيث كانت هذه الأجهزة منفلتة عن كل رقابة واليوم هناك فرق واضح: «الحديث في هذا الموضوع في بلادنا لم يعد يدخل في إطار المقدس أو الطابوهات، حيث يتم الحديث عنه بحضور أمنيين وأجهزة ضبط» يوضح الصبار.

أكثر من ذلك، سيعود الصبار للاستعادة بأشغال هيئة الإنصاف والمصالحة وذلك باستعراض توصياتها في مجال الحكامة الأمنية مثل توسيع مجال مساءلة المسؤولين الأمنيين والتدابير التي يجب اتخاذها من أجل عدم الإفلات من العقاب كالعقوبات الإدارية أو القانونية في الحالات التي تتطلب ذلك، بالإضافة إلى تشديده على ضرورة تكوين أعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان.

على أن التطور الذي أشار إليه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال استعراض المحطات التي مر منها المغرب في التعامل مع موضوع الحكامة الأمنية وتأسيسه لدولة جديدة، سيستغرب مقابله غياب أية مبادرة لحكومة عبد الإله ابن كيران من أجل وضع أسس قانونية في الموضوع تتماشى مع دستور فاتح يوليوز 2011. في هذا الصدد، وجد الأمين العام في المخطط التشريعي الذي تقدمت به الحكومة مؤخرا للبرلمان نقصا واضحا لكونه: «لا يتضمن أية إجراءات ذات طبيعة تشريعية في موضوع الحكامة الأمنية أو من أجل تنزيل مقتضيات الفصل 54 من الدستور» يؤكد الصبار.

وتفاعلا مع كلام الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيتطرق حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون إلى الإجراءات الفعلية التي تم اتخاذها في مؤسسته من أجل تفعيل مبدإ المحاسبة مقابل المسؤولية: «نولي أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال التحديد الدقيق للاختصاصات والفصل بين المهام واتخاذ إجراءات تأديبية في حق الموظفين المخلين بالنظام العام للمؤسسات السجنية والموظفين الذين ثبت تورطهم في أفعال غير قانونية».

وحتى لا يبقى كلام المسؤول الأول عن الإدارة السجنية بالمغرب فضفاضا ويعطي دليلا ملموسا يؤكد ما جاء به الصبار من حديث عن تقدم المغرب في التعامل مع الحكامة الأمنية، التي تعني فيما تعنيه ربط المسؤولية بالمحاسبة، سيقدم المندوب العام أرقاما وإحصاءات مفصلة تهم الفترة الممتدة بين 2008 و 2012 تظهر إن كان جانب من توصيات الهيئة قد بدأت تجد لها طريقا داخل مختلف المؤسسات الأمنية: «تم اتخاذ أكثر من 300 إجراء تأديبي منها 57 حالة عزل من الوظيفة العمومية وإحالة 11 مسؤولا بالمؤسسات السجنية على القضاء من بينهم 5 مدراء».

**مصطفى بوركبة**

# الرشيدية

2697/6

نظمت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات، الأربعاء بمدينة الرشيدية. لقاء حول السينما وحقوق الإنسان لفائدة الأندية التربوية الحقوقية.وتم خلال هذا اللقاء. الذي نظم بشراكة مع المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية تحت شعار «السينما في خدمة الذاكرة وحقوق الإنسان» عرض فيلم «درب مولاي الشريف» لمخرجه حسن بنجلون. لفائدة تلامذة ومؤطري أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وذلك بالمؤسسة التعليمية الثانوية التأهيلية سجلماسة.

ويندرج تنظيم هذا النشاط في إطار تفعيل الاهتمام بالثقافة السينمائية الحقوقية. وتفعيل المخطط السنوي للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات.

وخلال الجلسة الافتتاحية لهذه التظاهرة الثقافية، أكدت فاطمة عراش رئيسة اللجنة، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذا اللقاء السينمائي يعتبر واحدا من التجليات الملموسة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن كونها تساعد على تمكين الطلبة والتلاميذ من تملك قيم وثقافة حقوق الإنسان، والعمل على إشاعتها وترسيخها في المجتمع.

# اليزمي يشارك في أشغال المجلس الأممي لحقوق الإنسان

269713

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال الدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان، التابع لمنظمة الأمم المتحدة المنعقد بجنيف ما بين 25 فبراير الجاري و22 مارس.

وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا الأخير يشارك، خلال هذه الدورة، في إطار الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية من خلال تقديم مداخلة شفوية بخصوص ما ورد في تقرير خوان ماندیز، الذي زار المغرب بدعوة من الحكومة المغربية ما بين 15 و22 شتنبر 2012، وأضاف المصدر ذاته أن مشاركة المجلس ستتميز بتقديم مداخلة شفوية في إطار النقاش السنوي حول حقوق الإنسان والأشخاص في وضعية إعاقة المخصص هذه السنة لمناقشة تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة وولوجهم لسوق الشغل. وأخرى في اللقاء السنوي حول حقوق الطفل، الذي سيتدارس هذه السنة "الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه". ومداخلة أخرى في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير متابعة مهمة مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري، التي كانت زارت المغرب من 22 إلى 25 يونيو 2009 وأصدرت تقرير زيارتها في تاسع فبراير 2010.

# الصبار: عمل المخابرات يجب أن يتم وفق القانون

## أكد أن القضاء شرعن للتسلط من خلال أحكام جائرة مرتبطة بأحداث سياسية

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن عمل الأجهزة الأمنية التابعة للمخابرات، يجب أن يشتغل وفق القانون، وأن لا يخرج عنه، لأن الخروج عن القواعد والأحكام يضيف الصبار يجعلنا نعيش نوعا من التسيب والاستهتار بحقوق المواطن، مشيرا إلى أن المغرب بحاجة إلى أجهزة أمنية لحماية البلاد شريطة احترامها لحقوق الإنسان.

وكشف الصبار في ندوة نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية بأكدال، بتعاون مع مؤسسة كونغاد اديناور الألمانية، صباح أمس (الخميس) بالرباط، في موضوع الحكامة الأمنية ودولة القانون من الدسترة إلى التفعيل، (كشف) أن الأحداث التي ارتبطت بالتعذيب، كانت فيها مسؤولية مشتركة لقوات الأمن، والقوات المساعدة، والجهاز القضائي الذي شرعن التسلط من خلال أحكام جائرة لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة، من خلال المحاكمات السياسية، والأحداث المرتبطة بمطالب اجتماعية.

وفجر الصبار معطيات جديدة التي واكبت عمل هيأة الإنصاف والمصالحة بعد حكومة التناوب، إذ أقر أن الهيأة لم يسمح لها بتحديد أسماء المتورطين في الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب بعد الاستقلال.

وأوضح المتحدث ذاته، أن الهيأة لجأت إلى تحديد المسؤوليات الجماعية والمؤسسات في الملفات المعروضة عليها، والتي تخص تعرض معتقلين سابقين إلى التعذيب.

وكشف الصبار أن الأجهزة الأمنية المغربية لم تكن تخضع للرقابة في العقود الماضية، وهو ما دفع بهيأة الإنصاف والمصالحة إلى تسجيل أن المسؤولية الجماعية كانت سببا في الانتهاكات التي وقعت في سنوات ما بعد الاستقلال.

إلى ذلك، أكد الصبار أن المغرب يؤسس حاليا لدولة الحق والقانون يقوم على ما أسماه انقاض الفترة السابقة، وعبر عن استغرابه لعدم تضمين القوانين التشريعية التي أحيلت على البرلمان من قبل الحكومة الأسبوع الماضي، موضوع الحكامة الأمنية تنزيلا لمقتضيات الفصل 54 من الدستور الجديد الذي صادق عليه المغاربة.

وأورد الصبار في مداخلته، أن المغرب قطع أشواطا إضافية في مجال تجاوز انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطابع الممنهج، مشيرا إلى أن المغرب لم يسمع عنه في السنوات الثلاث الماضية الأخيرة عن الاختفاء القسري، كما اعتبر أن حالات التعذيب تقلصت بشكل كبير، ولم يعد ممنهجا كما كان في السابق.

من جهته، اعتبر حسن طارق، أستاذ العلوم السياسية بالرباط، أن هناك مؤسسات أمنية أبدت انفتاحا على مؤسسات أخرى، بعدما أصبحت الحكامة الأمنية تطرح مجموعة من الإشكالات من خلال احترام شرعية دولة الحق والقانون وكذا الشفافية في التدبير.

وأشار طارق السياسات الأمنية في الوقت الراهن جزء من المجال المشترك للحكومة التي لها اقتراحات وللبرلمان الذي يتداول هذه المقترحات، وأعلن عن قرب قيام لجنة برلمانية بزيارات إلى مراكز مؤسسات أمنية في البلاد. وأكد حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن المندوبية أصبحت تولي أهمية بالغة لربط المسؤولية بالمحاسبة في عمل أطرها داخل السجون، وذلك من خلال التحديد الدقيق للاختصاصات وفصل المهام. وتحدث بنهاشم عن مجموعة من الإجراءات التأديبية في حق موظفي السجون إلى جانب قرارات العزل النهائي من العمل، بسبب التجاوزات التي ارتكبها الموظفون.

محمد الصبار إلى جانب ادريس اليزمي (أرشيف)

عبد الحليم لعريبي

# لقاء حول السينما وحقوق الإنسان لفائدة الأندية التربوية الحقوقية

نظمت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات أول أمس الأربعاء بمدينة الرشيدية. لقاء حول السينما وحقوق الإنسان لفائدة الأندية التربوية الحقوقية.

وتم خلال هذا اللقاء. الذي نظم بشراكة مع المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية تحت شعار «السينما في خدمة الذاكرة وحقوق الإنسان» عرض فيلم «درب مولاي الشريف» لمخرجه حسن بنجلون. لفائدة تلامذة ومؤطري أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وذلك بالمؤسسة التعليمية الثانوية التأهيلية سجلماسة.

ويندرج تنظيم هذا النشاط في إطار تفعيل الاهتمام بالثقافة السينمائية الحقوقية. وتفعيل المخطط السنوي للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات.

وخلال الجلسة الافتتاحية لهذه التظاهرة الثقافية أكدت السيدة فاطمة عراش رئيسة اللجنة في كلمة بالمناسبة أن تنظيم هذا اللقاء السينمائي يعتبر واحدا من التجليات الملموسة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة فضلا عن كونها تساعد على تمكين الطلبة والتلاميذ من تملك قيم وثقافة حقوق الإنسان والعمل على إشاعتها وترسيخها في المجتمع.

واستعرضت السيدة عراش الدينامية السياسية والاجتماعية والحقوقية التي أطلقها المغرب منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي مبرزة ما تمخض عنها من ترسيخ لقيم المواطنة ودعم لبناء دولة الحق والمؤسسات.

من جانبها. ذكرت كلمة ألقيت باسم المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالدور الهام والإيجابي الذي اضطلعت به في مجال المساهمة في حفظ الذاكرة الجماعية. من خلال انخراطها في تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. ومساهمتها في تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي. بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني. حيث قامت بدعم مشروع «حفظ الذاكرة ومصالحة النساء بالسونتات» ومشروع المساواة بين الجنسين. وتضمن برنامج هذا اللقاء تقديم عرض حول «الذاكرة في العدالة الانتقالية بالمغرب» وورقة تقديمية لفيلم «درب مولاي الشريف».

/9337

## قال إن التوفر على الأجهزة المخابراتية السرية شيء طبيعي وعادي لكنها يجب أن تشتغل وفق القانون

# الصبار ينتقد بشدة تعامل الحكومة مع الحكامة الأمنية في مخططها التشريعي

**الرباط : عبد الحق العضيمي**

انتقد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشدة المخطط التشريعي الذي تقدمت به الحكومة إلى البرلمان بمجلسيه، عندما قال بانه لا يتضمن أي إجراءات ذات طبيعة تشريعية في موضوع الحكامة الأمنية او من أجل تنزيل مقتضيات الفصل 54 من الدستور». وقال في هذا السياق «إن المغرب يؤسس لدولة جديدة ونظام سياسي جديد يقوم على انقاض الفترة السابقة».

من جهة أخرى، أماط الصبار اللثام عن بعض الحقائق التي ارتبطت بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث كشف أن الهيئة «لم يكن يسمح لها بتحديد المسؤوليات الفردية او تحديد الأسماء، بل المسؤوليات الجماعية والمؤسساتية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان». وأشار إلى أن «عددا من الأجهزة الأمنية والعسكرية لم تكن تخضع للرقابة السياسية والرقابة الشعبية»...

أنظر الصفحة الثالثة

قال إن التوفر على الأجهزة المخابراتية السرية شيء طبيعي وعادي لكنها يجب أن تشتغل وفق القانون

الصبار ينتقد بشدة تعامل الحكومة مع الحكامة الأمنية في مخططها التشريعي

**الرباط// عبد الحق العضيمي**

■ انتقد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بشدة المخطط التشريعي الذي تقدمت به الحكومة إلى البرلمان بمجلسيه، عندما قال بأنه لا يتضمن أي إجراءات ذات طبيعة تشريعية في موضوع الحكامة الأمنية أو من أجل تنزيل مقتضيات الفصل 54 من الدستور»، وقال في هذا السياق «إن المغرب يؤسس لدولة جديدة ونظام سياسي جديد يقوم على انقاض الفترة السابقة».

من جهة أخرى، أماط الصبار اللثام عن بعض الحقائق التي ارتبطت بعمل هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث كشف أن الهيئة لم يكن يسمح لها بتحديد المسؤوليات الفردية او تحديد الأسماء، بل المسؤوليات الجماعية والمؤسساتية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان». وأشار إلى أن «عددا من الأجهزة الأمنية والعسكرية لم تكن تخضع للرقابة السياسية والرقابة الشعبية»، وقال في هذا السياق «إن الحديث في هذا الموضوع في بلادنا لم يعد يدخل في إطار المقدس أو الطابوهات، حيث يتم الحديث عنه بحضور أمنيين وأجهزة ضبط».

وأكد الصبار أن «التوفر على الأجهزة الأمنية والمخابراتية السرية شيء طبيعي وعادي، ونحن بحاجة إليها، لكن هذه الأجهزة يجب أن تشتغل وفق القانون، وخروجها عن قواعد وأحكام القانون جعلنا نعيش نوعا من التسيب والاستهتار بالحقوق الأساسية للمواطن».

ومن جانبه كشف عبد الحفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون أنه في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2012 تم اتخاذ إجراءات فعلية في مؤسسته من أجل تفعيل مبدأ المحاسبة مقابل المسؤولية، حيث تم اتخاذ أكثر من 300 إجراء تأديبي، منها 57 حالة عزل من الوظيفة العمومية وإحالة 11 مسؤولا بالمؤسسات السجنية على القضاء من بينهم 5 مدراء».

وجاءت أرقام بنهاشم، عندما كان يتحدث أمس الخميس بكلية الحقوق الرباط أكدال في موضوع «الحكامة الأمنية ودولة القانون في المغرب...من الدستورة إلى التفعيل»، وقال في هذا الصدد «إننا نولي أهمية بالغة لهذا الموضوع من خلال التحديد الدقيق للاختصاصات والفصل بين المهام واتخاذ إجراءات تأديبية في حق الموظفين المخلين بالنظام العام للمؤسسات السجنية والموظفين الذين ثبت تورطهم في أفعال غير قانونية

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

# الدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان

89/13

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال الدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان، التابع لمنظمة الأمم المتحدة، المنعقد بجنيف ما بين 25 فبراير الماضي و22 مارس الجاري. وأوضح بلاغ للمجلس أن هذا الأخير يشارك، خلال هذه الدورة، في إطار الحوار التفاعلي مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، من خلال تقديم مداخلة شفوية بخصوص ما ورد في تقرير خوان مانديز، الذي زار المغرب بدعوة من الحكومة المغربية ما بين 15 و22 شتنبر 2012. وأضاف المصدر ذاته أن مشاركة المجلس ستتميز بتقديم مداخلة شفوية في إطار النقاش السنوي حول حقوق الإنسان والأشخاص في وضعية إعاقة، المخصص هذه السنة لمناقشة تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة وولوجهم لسوق الشغل. وأخرى في اللقاء السنوي حول حقوق الطفل، الذي سيتدارس هذه السنة «الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه». ومداخلة أخرى في الجلسة المخصصة لمناقشة تقرير متابعة مهمة مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري.